

التحليل الاقتصادي للقانون ودوره في تحديد جزاء مخالفة القاعدة القانونية

د. شيماء فارس محمد

Shy_law@yahoo.com

كلية الحقوق / جامعة تكريت

ECONOMIC ANALYSIS OF THE LAW AND ITS ROLE IN DETERMINING THE PENALTY FOR VIOLATING THE LEGAL RULE

Dr. shaimaa fares mohammed
College of Rights / University of Tikrit

المقدمة

تعد الجريمة ظاهرة ملموسة على مر العصور، فهي قديمة قدم الإنسان، والجريمة اعتداء على قيم ومبادئ ومصالح الفرد والجماعة، الامر الذي دفع الإنسان للبحث عن الوسائل التي تقضي عليها أو تحد منها، فكانت الوسيلة الأولى التي اهتدى إليها هي العقوبة، وبما ان الجريمة قد تنوعت من عصر إلى آخر، فإن التنوع طال العقوبة تبعاً لذلك، هذا وقد كانت العقوبات البدنية هي السائدة في العصور القديمة، ثم تطور التشريع العقابي، وتطورت الوسائل المكافحة للجريمة كالتدابير الوقائية، وتنوعت العقوبات كالعقوبات البدنية والمالية والمقيدة للحرية وبرزت العقوبات المالية كأكثر العقوبات تشريعاً وتطبيقاً، وشمل تشريعها مختلف القوانين العامة والخاصة، كعقوبة أصلية أو تبعية، فنتج من ذلك جدل واسع حول مشروعيتها، وجواز تطبيقها.

ومع حاجة الدول والأنظمة الجزائية إلى ضرورة إيجاد البدائل المناسبة لعقوبة السجن، التي اصبحت تكلف الدول كثيراً من النفقات، وغالباً ما تنتهك كرامة السجين، وتضيع مستقبله ومن يعول، ولا تحقيق الردع الكافي لكثير من المجرمين، بالإضافة إلى كون بعض الأعمال لا تكون إجراماً فلا تستحق إهانة السجين، اتجه الفقه الحديث إلى

الجزاء المالية بديلاً عن السجن في الجرائم البسيطة، وبعد هذه النبذة المختصرة عن الموضوع ينبغي لنا أن نتعرف على أهمية الموضوع والمشكلة التي دفعتنا للبحث فيه وفرضية الدراسة ومنهجيتها وهيكلتها وذلك في النقاط الآتية:

أولاً: أهمية الدراسة: تأتي أهمية دراسة موضوع التحليل الاقتصادي للقانون ودوره في تحديد جزاء مخالفة القاعدة القانونية من الدور الذي باتت تلعبه الجزاءات المالية على المستوى العام والخاص، لأمر عدة، منها الحد من الجزاءات التقليدية، التي أثبتت الواقع قلة جدواها في حماية القاعدة القانونية. وما يزيد من أهمية الجزاءات المالية ويكسبها ميزة أنها متنوعة بما يتناسب مع نوع الجرم ومقدار الجزاء الملائم له، كما تختلف وظيفة كل نوع عن الآخر.

ثانياً: مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في الأعباء المالية التي باتت تتحملها الموازنة العامة للدولية لتغطية نفقات السجن، إذ إن الجزاءات الجنائية السالبة للحرية المفروضة على الجرائم البسيطة لم تعد جدي نفعاً، إذ أنها لم تعد تمثل رادع لتلك الجرائم وفي ذات الوقت ارهقت الموازنة العامة للدولة.

ثالثاً: فرضية الدراسة: تفترض الدراسة الحصول على أقصى منفعة من الجزاء القانوني وبأقل خسارة مادية ممكنة، إذ إن تطبيق أدوات وأساليب التحليل الاقتصادي على القواعد القانونية المتعلقة بالجزاءات الجنائية من خلال استعمال علاقة التكلفة والفائدة لتقييم تلك الجزاءات (العقوبات السالبة للحرية و الجزاءات المالية)، يمنح القانون فاعلية اقتصادية أكبر من خلال تنمية الإيرادات وتخفيض النفقات في وقت واحد .

رابعاً: منهجية الدراسة: سنعتمد في هذه الدراسة المنهج التحليلي الاستقرائي، من خلال تحليل آراء الفقهاء، ومحاولة الوصول إلى الحلول القانونية السليمة.

خامساً: هيكلية الدراسة: سوف نتناول دراسة هذا البحث على مبحثين الأول للبحث في التعريف بالتحليل الاقتصادي للقانون، أما المبحث الثاني فسوف يكون للبحث في فرض الجزاءات المالية على مخالفة القاعدة القانونية، وكما يأتي:

المبحث الأول

التعريف بالتحليل الاقتصادي للقانون

إن دراسة هذا الموضوع تتطلب بيان المقصود بالتحليل الاقتصادي للقانون، بالإضافة إلى بيان تلك الجوانب التي يتناولها التحليل الاقتصادي للقانون، وهذا ما سنتناوله في مطلبين، نبين في الأول تعريف التحليل الاقتصادي للقانون وفي الثاني نتناول جوانب التحليل الاقتصادي للقانون، وكما يأتي:

المطلب الأول

تعريف التحليل الاقتصادي للقانون

القانون: ("مجموعة من قواعد السلوك العامة المجردة المنظمة للعلاقات الاجتماعية بين الأشخاص والمقترنة بجزاء مادي تفرضه السلطة العامة على من يخالفها")^(١).
الاقتصاد: هو دراسة كيفية استخدام الموارد المتاحة لإنتاج السلع والخدمات، وقد يعبر عن هذه الكيفية بتعبير آخر: دراسة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أي أن هناك قانون وهناك استخدام أمثل لموارد ذات قدر محدد، وليس بالضرورة أن يتفق القانون مع الاستخدام الأمثل، ومن هنا يأتي دور علم التحليل الاقتصادي للقانون.

إذ أن هناك علاقة مستمرة وشاملة بين القانون والاقتصاد، هذه العلاقة تتعدى دائرة (النشاطات الاقتصادية)، ففي عقد الثمانينيات كان التحليل الاقتصادي يركز على قضايا التكتلات والاحتكارات، وعلى التنظيمات الحكومية للاقتصاد، إلا أن التفاعل بين القانونيين والاقتصاديين وسع من التحليل الاقتصادي للقانون

المطلب الثاني

جوانب التحليل الاقتصادي للقانون

يتمثل التحليل الاقتصادي للقانون في ثلاثة جوانب مختلفة:

(١) د. عبدالباقي البكري وزهير البشير: المدخل لدراسة القانون، ط٢، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٦.

أولاً: استعمال علم الاقتصاد لدراسة الآثار المتوقع حدوثها في المستقبل نتيجة تطبيق قوانين بعينها: إن هذا الجانب من التحليل الاقتصادي يبين نتائج أو آثار لقوانين ما كان في حسابان واضعي تلك القوانين حدوثها، ومن الأمثلة على ذلك: الآثار غير المرغوب بها التي يجهل واضعو القوانين إمكان حدوثها عند منح بعض الإعانات أو الإعفاءات، أو عند عمل رقابة سعرية على بعض السلع أو الخدمات، أو عند فرض قيود على بعض الأنشطة الاقتصادية، ولذلك فإنه عند تشريع القواعد القانونية ينبغي عدم الاكتفاء بجانب تحقيقها للعدل، إذ يجب أيضاً النظر إلى آثارها على الأهداف الأخرى غير العدل كت تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل البطالة، كونها تؤثر على سلوكيات الناس الاقتصادية بطريقة مقبولة^(١).

ثانياً: استعمال علم الاقتصاد لمعرفة أي القوانين أكثر كفاءة من وجهة اقتصادية: أي ان المقصود بهذا الجانب هو الحصول أو محاولة الحصول على أقصى منفعة مادية، أو أقل خسارة مادية ممكنة صافية (أي بعد خصم التكاليف) من الموارد المتاحة (المستعملة كرأس المال واليد العاملة)، فهو مبني على فكرة أن الأنظمة تهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية. المشكلة في هذا الجانب هو أن واضعي القوانين قد لا يقصدون بالضرورة إعطاء الكفاءة الاقتصادية أولوية. مشكلة أخرى هو أن هناك خلافات بين أفراد المجتمع في تقدير أهمية المنفعة المحققة. لكن بالرغم من هذه المشكلات فإن الكفاءة الاقتصادية على الأقل تساعد على حسن الاختيار عند وضع القوانين^(٢).

ثالثاً: استعمال علم الاقتصاد لتوقع كيف ستكون الأحكام القانونية في المستقبل: المقصود بهذا الجانب هو توقع ما سوف يكون عليه القانون،

(١) بلخير محمد ايات عودية: التحليل الاقتصادي للقانون، بحث منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ٥٤، اذار، ٢٠١٥، ص ٣٣٤.

(٢) صالح سلطان: التحليل الاقتصادي للقانون، مقال منشور على شبكات الانترنت على الرابط: <http://www.alriyadh.com/265915>

فالتحليل الاقتصادي سواء للقانون أو غيره، يمكن النظر إليه على أنه محاولة لتعلم ما يجب أن يكون، أو محاولة لشرح ما هو كائن، وما يتوقع أن يكون.

المبحث الثاني

فرض الجزاءات المالية على مخالفة القاعدة القانونية

بما ان القانون هو مرآة المجتمع وانعكاس لحاجاته ومتطلباته المختلفة، فأن وسيلته لتحقيق اهدافه ووظائفه العقوبة . "هذا و تتناسب العقوبة منطقياً وعقلاً مع طبيعة الجريمة نوعاً وموضوعاً". "وبخلافه فلا يتحقق التوازن المرسوم بين التجريم والعقاب والذي اذا ما تحقق تتحقق معه أغراض القانون وأهدافه؛ ولما كان الإنسان متطور بطبيعته" "فلا بد من تطور أساليب التجريم والعقاب وهذا ما حصل فعلاً عند تتبع منهجية التطور القانوني على مر التاريخ ، أي تطور أساليب التجريم وأنماط العقاب وأنواعه؛ إلا ان التطور التاريخي حالياً قد وصل إلى مراحل استقرت فيه السياسات القانونية المتعلقة بالتجريم والعقاب".

فقد تطور مفهوم الجزاءات وفلسفتها والهدف منها، فقد مرت بمراحل مختلفة إلى ان وصلت إلى ما هي عليه اليوم، فقد ظهرت في الآونة الأخيرة أفكار غيرت مفهوم الجزاء جذرياً، فبعد ان كان الهدف منه احداث الفزع والخوف لمن يقوم بمخالفة القاعدة القانونية؛ لمنعة من تكرار ذلك الفعل، أصبح الجزاء اليوم يقوم على التحليل الاقتصادي لمخالفة القاعدة القانونية، إذ يمكن الحد من معدلات ارتكاب الأفعال المخالفة للقاعدة القانونية اذا ما ارتفعت تكلفة تلك الأفعال مقارنة بالعائد على مرتكبها، "أي انه كلما انخفضت تكلفة ارتكاب الأفعال المخالفة مقارنة بالعائد المتأتي منها كلما زاد مؤشر ارتكابها"^(١)، والعكس صحيح .

(١) د.هيثم محمد حرمي محمود: العقوبات المالية في مواجهة الجرائم الرياضية

هذا وقد أصبح لازماً على الدول ان تراجع سياستها بشكل مستمر؛ لان الواقع العملي اثبت وبما لا يقبل الشك أن الجزاءات المالية باتت هي الوسيلة الفاعلة لحماية القاعدة القانونية، على ان تتناسب هذه الجزاءات مع المخالفات المرتكبة وان يتم تطبيقها بحيادية تامة، دون النظر إلى اعتبارات أخرى.

المطلب الأول

التعريف بالجزاء القانوني وأنواعه

ان دراسة الجزاء القانوني تستوجب الوقوف عن تعريفه وبيان أنواعه، لذلك سوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين الأول لتعريف الجزاء القانوني لغة واصطلاحاً، اما الثاني فسوف يكون لبيان أنواع الجزاء، وكما يأتي:

الفرع الأول / تعريف الجزاء القانوني لغة واصطلاحاً: يقصد بالجزاء لغةً ودينياً الثواب والعقاب: ("يقال ان من يحسن عملاً يجزى بخير وان من يسيء صنعاً يجزى بضر ... ويقال الجزاء من جنس العمل .ونال المقصرون الجزاءات المناسبة، جزاء نقدي عقوبة مالية ...")^(١)

اما اصطلاحاً فقد عرف فقهاء القانون الجزاء القانوني بأنه ((هو أثر يتخذ صورة اذى مادي منظم يترتب على مخالفة احكام القاعدة القانونية يفرض من قبل السلطة العامة في الدولة ممثلة بالسلطة القضائية، وذلك لجزر المخالف وردع غيره)).^(٢) أي ان الجزاء القانوني اثر يترتب على مخالفة القاعدة القانونية فقط ولا يترتب على اتباعها.^(٣) "وظيفة الجزاء هي ضمان حسن تطبيق وتنفيذ القاعدة القانونية"^(٤)

(١) د.احمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٧٢

(٢) د.عبدالباقي البكري و زهير البشير، مصدر سابق، ص ٤٦ .
(٣) فقد ذهب الفقيه بنتام في كتابة أصول الشرائع إلى ان الجزاء القانوني اثر يترتب على مخالفة القاعدة القانونية وعلى اتباعها .

(٤) د.وعد الشياخلي: الجزاء والقاعدة القانونية الدولية، مقال منشور في دار الحكمة للبحوث والدراسات، على الرابط التالي <http://daral-hikma.blogspot.com>

الفرع الثاني/ انواع الجزاء القانوني: يتخذ الجزاء القانوني ثلاثة انواع بحسب القواعد التي يترتب الجزاء القانوني على مخالفتها، فقد يكون جزاءً جنائياً أو مدنياً أو تأديبياً، وهذا ما سنبينه في ثلاث فقرات:

اولا / الجزاء الجنائي: يترتب هذا النوع من الجزاء على مخالفة قواعد القانون الجنائي، إذ يفرض في صورة عقوبة تتفاوت من حيث شدتها بحسب اختلاف طبيعة الجريمة وخطورتها، فقد تكون بدنية تنصب على جسد الانسان كالإعدام، وقد تكون مالية ترد على أمواله، وقد تفرض على حرية الانسان كالحبس والسجن. هذا ويفرض الجزاء الجنائي لتحقيق مصلحة المجتمع اي لحماية النظام الاجتماعي ورعاية المصلحة العامة، فهو لا يشتمل على التعويض عن الضرر الذي يلحق بشخص معين، فالقانون يفرض على الجاني عقوبة حتى وان لم يكن للمجنى عليه اسرة تتضرر بموته أو كانت الجريمة قد تم برضاء المجنى عليه أو عفا ذوو المجنى عليه عن الجاني، وذلك لما يؤديه إلى الاضرار الكبيرة بالمجتمع، فالجاني يسبب الاخلال بنظام المجتمع، وان العقوبة تهدف إلى تأديب الجاني والاقتصاص منه اولاً، وردع غيره من الاشخاص فتمنعهم من ارتكاب الجرائم المماثلة^(١).

ثانيا / الجزاء المدني: يترتب هذا الجزاء على مخالفة قواعد القانون الاخرى عدا القانون الجنائي، إذ يفرض هذا الجزاء عند الاعتداء على حق خاص أو انكاره دون ان يمس هذا الاعتداء المصلحة العامة أو يخل بالنظام الاجتماعي، فالهدف من هذا الجزاء هو اصلاح الضرر الذي ينتج عن مخالفة القاعدة القانونية أو ازالته، لذلك يعد الجزاء المدني حق خاص يتقرر لصالح من لحقه الضرر، وللاخير الحق في ان يطالب في دعوى مدنية بهذا الجزاء. وتعدد صور الجزاء المدني تبعا للغرض منه فقد يكون ("جزاء وقائي،

(١) د.عوض احمد الزعيبي: المدخل إلى علم القانون، ط١، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، صص ٦٢-٦٣.

وقد جزاء مباشر ، او قد يكون جزاء في صورة تعويض، وقد يكون الجزاء في صورة اعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع المخالفة"^(١).

ثالثا / الجزاء التأديبي: يفرض هذا الجزاء عند مخالفة القواعد القانونية التي تحكم الوظيفة العامة أو قواعد الخدمة المدنية، ومن امثلة تلك الجزاءات عقوبة التوبيخ أو الانذار أو الفصل، ويتميز هذا الجزاء بانه يفرض من قبل الرئيس الاداري للمخالف وليس من قبل القضاء.^(٢)

المطلب الثاني

فاعلية الجزاءات المالية في حماية القاعدة القانونية

قد يكون للجزاءات العديد من الاهداف المتباينة التي قد تتشابه وقد تختلف عبر الزمن ومن منطقة جغرافية إلى اخرى ،فالجزاءات الفعالة هي الجزاءات التي تؤدي اثار متوقعة، واذا نظرنا إلى الجزاءات المالية من هذا المنظور واخذنا في الاعتبار مجموعة الجرائم المختلفة ومرتكبيها أو ضحاياها فقد يكون من الصعب تقييم فاعلية الجزاءات المالية عند انتهاك القاعدة القانونية^(٣). الا ان حصر الجزاءات المالية بالمخالفات البسيطة للقاعدة القانونية والتي غالباً ما تكون عقوبتها الحبس البسيط قد يثبت فعالية عالية في مكافحة انتهاك القاعدة القانونية من جانب وتوفير النفقات التي تتحملها الدولة في سبيل توفير مستلزمات الحبس للمخالفين . إذ ان حماية القاعدة القانونية

(١) د.محمد حسن قاسم: المدخل لدراسة القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص٧٢.

(٢) د.محمد علي عبد الرضا عفلوك: الأساس القانوني للعقوبات الإدارية، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، ع٣، ٢٠١٥، ص١٠.

(٣) أن-ماري الروزا: استعراض فاعلية العقوبات كوسيلة لتحقيق احترام أفضل للقانون الإنساني، المجلة الدولية للصليب الاحمر، مجلد ٩٠، العدد ٨٧٠ - يونيو/حزيران ٢٠٠٨.

تكون عن طريق الجزاءات المالية لسهولة تطبيق تلك الجزاءات ولقلة تكاليفها مقارنة بالحبس (١).

إذ إن السجون بمختلف أنواعها وبما تشتمل عليه من مشرفين ومسؤولين وحراس، تكلف الدولة أموالاً طائلة تأخذ حيزاً كبيراً من الموازنة العامة، حيث إن وجود مخالفتي القواعد القانونية داخل السجون يتطلب برامج تأهيلية مختلفة لكي تتمكن الدولة من إعادة دمج هؤلاء السجناء في الحياة الاجتماعية وتحويلهم إلى مواطنين صالحين، هذا وإن هذه البرامج والخطط تحتاج إلى مبالغ كمالية كبيرة، علماً إن أغلب من يدخلون السجون هم أشخاص اصحاء أقوياء يستطيعون العمل بما يخدم المجتمع واقتصاد الدولة، لذلك فإن استقطاع الدولة مبالغ من موازنتها وصرفها على السجون يزيد من ارهاق موازنة الدولة (٢).

(1) steven shavell: ECONOMIK ANALYSIS OF LAW, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 , February 1999, p 20.

(٢) عبدالله بن علي الخثعمي: بدائل العقوبات السالبة للحرية بين الواقع والمأمول، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨ ص ٥٤.

الخاتمة

بعد البحث الطويل في تفاصيل وجزئيات هذه الدراسة والدخول في حيثياتها، ودراسة المصادر وتحليل المواد القانونية، نبين هنا اهم ما توصلنا إليه من استنتاجات، وما يمكننا تقديمه من مقترحات وذلك في فقرتين:

أولاً: الاستنتاجات

- ١- اتفاق اغلب الفقهاء المنادين بالتحليل الاقتصادي للقانون على ان الغاية الرئيسية من وراء هذا المنهج هو الرفع من الفاعلية الاقتصادية للقانون .
- ٢- تعود كفاءة الجزاءات المالية في ردع من يخالف القاعدة القانونية على أهمية الأموال عند الأشخاص.
- ٣- هناك علاقة مستمرة وشاملة بين القانون والاقتصاد، هذه العلاقة تتعدى دائرة النشاطات الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

- ١- تطبيق أدوات وأساليب التحليل الاقتصادي على القواعد القانونية المتعلقة بالجزاءات الجنائية من خلال استعمال علاقة التكلفة والفائدة لتقييم تلك الجزاءات (العقوبات السالبة للحرية و الجزاءات المالية).
- ٢- إن الحصول على المنفعة القصوى والوصول إلى الكفاءة الأكبر للقواعد القانونية وزيادة فاعليتها يجب تطبيق قاعدة (تعظيم الفوائد بأقل التكاليف) على القواعد القانونية .

المصادر

_ المصادر العربية

أولاً: الكتب

- ١- د. احمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨ .
- ٢- د. عبد الباقي البكري و زهير البشير: المدخل لدراسة القانون، ط٢، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٦ .
- ٣- د. عوض احمد الزعبي: المدخل إلى علم القانون، ط١، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠ .
- ٤- د. محمد حسن قاسم: المدخل لدراسة القانون ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢ .

ثانياً: الرسائل

- ١- عبدالله بن علي الخثعمي: بدائل العقوبات السالبة للحرية بين الواقع والمأمول، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٨ .

ثالثاً: البحوث والدراسات

- ١- آن-ماري الروزا: استعراض فاعلية العقوبات كوسيلة لتحقيق احترام أفضل للقانون الإنساني، المجلة الدولية للصليب الاحمر، املجلد ٩٠ - العدد ٨٧٠ - يونيو/حزيران ٢٠٠٨ .
- ٢- بلخير محمد ايات عودية: التحليل الاقتصادي للقانون، بحث منشور في مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، ع٥، اذار، ٢٠١٥ .
- ٣- د. محمد علي عبد الرضا عفلوك: الأساس القانوني للعقوبات الإدارية، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، ع٣، ٢٠١٥ .

رابعاً: مصادر الانترنت

- ١- صالح سلطان: التحليل الاقتصادي للقانون، مقال منشور على شبكات الانترنت على الرابط: <http://www.alriyadh.com/265915>
- ٢- د. هيثم محمد حرمي محمود: العقوبات المالية في مواجهة الجرائم الرياضية <https://platform.almanhal.com/Search/Result>



٣- د. وعد الشихلي: الجزء والقاعدة القانونية الدولية، مقال منشور في دار الحكمة للبحوث والدراسات، على الرابط التالي:

http://daral-hikma.blogspot.com/2014/01/blog-post_8242.html

_ المصادر الإنكليزية

- steven shavell: ECONOMIK ANALYSIS OF LAW, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138 , February 1999, p 20.



المستخلص:

هناك علاقة وطيدة وشاملة بين القانون والاقتصاد تتعدى محور النشاطات الاقتصادية، إذ إن آثار القواعد القانونية على مختلف المجالات الاقتصادية في الدولة دفعت الفقه لمحاولة تكييف القواعد القانونية مع متطلبات التنمية الاقتصادية، من أجل الحصول على المنفعة القصوى والوصول إلى الكفاءة الأكبر للقواعد القانونية وزيادة فاعليتها، وهذه الكفاءة يمكن تحقيقها بفرضية تطبيق قاعدة (تعظيم الفوائد بأقل التكاليف) على القواعد القانونية .

فإذا ما كان القانون يوقع الجزاء على من يخالف القاعدة القانونية، والاقتصاد يعنى بالاستخدام الأمثل لموارد ذات قدر محدود، إلا أنه ليس بالضرورة أن يتفق القانون مع الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، هنا يبرز دور التحليل الاقتصادي من خلال استعمال الاقتصاد لمعرفة أي الجزاءات القانونية أكثر كفاءة من وجهة اقتصادية، أي الحصول على أقصى منفعة من هذا الجزاء وبأقل خسارة مادية ممكنة، إذ إن تطبيق أدوات وأساليب التحليل الاقتصادي على القواعد القانونية المتعلقة بالجزاءات الجنائية من خلال استعمال علاقة التكلفة والفائدة لتقييم تلك الجزاءات (العقوبات السالبة للحرية و الجزاءات المالية)، يمنح القانون فاعلية اقتصادية أكبر من خلال تنمية الإيرادات وتخفيض النفقات في وقت واحد .

فبالإضافة إلى كفاءة الجزاءات المالية في ردع من يخالف القاعدة القانونية - إذ يرى البعض إن الأموال تحتل مكانة مهمة عند الأشخاص، لذلك فأنها تشكل رادعاً قوياً لهم تمنعهم من القيام بالمخالفات، فالجوانب المالية للأشخاص هي أكثر ما يمكن أن يجبرهم على الالتزام بالقاعدة القانونية- فإن اعتماد الجزاءات المالية عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة يوفر للدولة الكثير من النفقات التي تصرف على المؤسسات العقابية، إذ يخصص لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة مبالغ ضخمة ترهق الموازنة العامة للدولة في ظل تنامي العجز المالي فيها، أي إن هذه العقوبات تؤثر سلباً على اقتصاد الدولة، في الوقت الذي تكون فيه الدولة بأمس الحاجة للاستفادة من هذه الأموال لحل مشكلات أكثر أهمية وحيوية في القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم وغيرها ...، وفي ذات الوقت يمكن لهذه الجزاءات أن تحقق للدولة إيرادات مالية كبيرة .

الكلمات المفتاحية: تحليل، قاعدة القانونية، الجزاء، القانون، الاقتصادي



ABSTRACT:

There is a strong and comprehensive relationship between the law and the economy beyond the axis of economic activities, as the effects of legal rules on various economic fields in the country prompted the jurisprudence to try to adapt the legal rules with the requirements of economic development, in order to obtain the maximum benefit and access to greater efficiency of legal rules and increase effectiveness. This efficiency can be achieved by applying the rule of maximizing benefits at the lowest cost to legal rules. If the law punishes those who violate the legal rule and the economy means the optimal use of resources of limited scope, but it is not necessarily the law with the optimal use of those resources, here highlights the role of economic analysis through the use of the economy to know which legal sanctions more efficient than. The application of tools and methods of economic analysis to the legal rules relating to criminal sanctions through the use of the cost-benefit relationship to evaluate such sanctions (the negative penalties for Freedom and financial sanctions), greater economic efficiency through revenue and reduce expenditure development at one time the law grants. In addition to the efficiency of financial sanctions in deterring those who violate the rule of law - some believe that money occupies an important position in people, so they are a strong deterrent to them from committing violations, the financial aspects of people are most likely to force them to abide by the rule of law - the adoption of financial sanctions. An alternative punishment for short-term penalties for short-term freedom. The state provides many of the expenses that are spent on penal institutions. Short-term penalties are imposed on large sums of money that burden the state budget in light of the growing financial deficit. E. Sanctions negatively affect the state's economy, while the state desperately needs to use these funds to solve more important and vital problems in other sectors such as health, education, etc ... At the same time, these sanctions can provide the state with substantial financial revenues.

Key words: analysis, legal rule, penalty, law, economics .